قضية رأي عام .. الصحافة بين مطرقة الإرهاب وسندان قوانين صدام حسين

كتابة على الحيطان

ملف القضية....

عامر القيسي

المقولات الفلسفية والتأريخية والسياسية تقول ، ان القديم لايخلي مكانه للجديد بسهولة ، وينشأ عن هذا التضاد ،صراع بين قوى التجديد والحرس القديم ، الاول مع حركة الحياة والثاني ضد حركة التأريخ . وهذا الوضع ينطبق على المشهد العراقي بكل تنوعاته ، السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية . الحرس القديم ، وان لم يكن بنفس اللباس القديم والسلاح نفسه ، يستقتل من أجل ان يبقي الماضي ماضياً ومؤثراً ومعرقلاً في حركة التأريخ . لذلك نلمس منذ سقوط الدكتاتورية في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ وانطلاقة الارادة الشعبية نحو صناديق الاقتراع والانتخابات وصياغة العراق الجديد ، تترصد قوى من داخل مؤسسات الدولة بمختلف الوان عباءاتها لعرقلة انطلاقة المناخ الايجابي الذي تولد بعد سقوط الدكتاتورية ، وكان حصان طروادة بالنسبة لها هو "القوانين النافذة" وهي قوانين من صناعة السلطة الفردية لصدام ، والتي كان القانون بالنسبة له "جرة قلم" يغيره متى شاء على هوى مصالحه ورغباته على الضد من رغبات الجمهور العامة . والقوانين في عراق مابعد التغيير مازال البعض يقف ضد تغييرها أو تطويرها ومازالت الكثير من تفاصيل حياتنا اليومية تسير وتوجه وفق احكام وقوانين سلطة زائلة ، سنت من القوانين المضادة والمعادية لمصالح الجمهور ، مثلما لم يحصل ، دون مبالغة ، في اي بلد في العالم . وكانت احدى هموم النظام السابق ، فضلا عن السجون والاعدامات والنفي والتشريد ومحاربة الرزق ، هي اغلاق افواه الصحفيين وتقييد حرية الصحافة الى الدرجة التي كانت فيها كل الصحف العراقية عبارة عن صحيفة واحدة ، وكانت زلة القلم من اي صحفي ، حتى لوكان مواليا من الدرجة الاولى لنظام صدام ، تودي به الى معسكرات التأديب التي لاأراها الله لبشر من شدّة التعذيب والاهانات وتدمير الروح الداخلية للأنسان .

هل يراد للعراق ان تبقى صورته على هذه الشاكلة بعد نهر الدم الذي قدمه من أجل حريته ؟ هل يستدعي نشر خبر مشاع ومنشور في اكثر من صحيفة ومبثوث على مواقع انترنيت ، ان تستفرد المدى بدعوى قضائية حياله ؟ ماهي الاهداف التي تقف وراء هذا الانتقاء للمقاضاة وفق قوانين سلطة صدام ؟

الكثير من الأسئلة مثارة الآن وستثار في المستقبل القريب على آلية اشتغال القضاء العراقي ، والحديث عن تأريخ نزاهته وشجاعته واستقلاليته، اسئلة من هذا الطراز وغيره سيكون من المهم جدا ايجاد الاجوبة المنطقية لها توافقا مع اتجاهات المشهد السياسي ومستقبل العراق والديمقراطية التي ننشدها ، بل ومن المهم البحث فيها بشكل عميق يتيح للمختصين البحث عن بنية تحتية قانونية تتواءم وتتوافق، ان لم تكن تنظم وتقود الاشتغال السياسي، ابتداء من قانون الاحزاب وانتهاء بحرية الاعلام وحماية الصحفيين من الذين مازالوا يحلمون بقطع الألسن وتكميم الأفواه وتحويل المشهد الاعلامي العراقي الى مشهد تهريجي بدل ان يكون مشهدا يراقب وينتقد ويساهم في تصحيح الاخطاء وكشف الفساد والمفسدين .

هذا هو الخبر الذي أثار حفيظة الرأي العام!

تبرئة ساحة السوداني من التهم الموجهة آليه

القضاء يشكل لجنة مشتركة لتسليم المطلوبين بقضايا فساد التجارة

بغداد/ المدى

شكل مجلس القضاء الاعلى الاتحادي ومجلس قضاء كردستان لجنة مشتركة لتسليم المطلوبين في الاقليم بقضايا الفساد المتعلقة بوزير التجارة المستقيل عبد الفلاح السوداني وبعض معاونيه. وقال رئيس محكمة استئناف المثنى القاضي محمد حسين نصر الله بحسب ما اورده «راديو سوا» امس الثلاثاء ان تحقيقات الهيئة القضائية في محافظة المثنى اكدت عدم ثبوت اتهامات الفساد الإداري والمالي المتعلقة بالسوداني وبعض معاونيه. واضاف نصر الله ان الهيئة القضائية في المحافظة استكملت التحقيق في تهم الفساد المتعلقة بالسوداني ووجهت اليه تهماً بالإهمال للسوداني في ما يتعلق بالعقود التي أبرمتها وزارته وفقا للمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات. واشار نصر الله الى ان وزير التجارة قدم طلبا إلى مجلس القضاء الأعلى لنقل النظر في قضيته من محكمة محافظة المثنى إلى محكمة أخرى في بغداد، مبينا أن القانون يسمح للمتهم بطلب نقل قضيته إلى محكمة أخرى إذا خشي من سير التحقيق بطريقة غير حيادية، ونفى نصر الله تعرض الهيئة التحقيقية المكلفة بالتحقيق في قضية السوداني لضغوطات من جهات حكومية لإغلاق ملف التحقيق. واكد نصر الله موافقة وزارة التجارة على إحالة المستشار الإعلامي محمد حنون وبعض المدراء العامين في الوزارة إلى المحكمة المختصة لمقاضاتهم، موضحا اكتمال التحقيق بخصوص التهم الموجهة إلى بعض موظفي وزارة التجارة. ولفت نصر الله إلى اتخاذ جميع الإجراءات القانونية لملاحقة المتورطين في قضية العقود ومنهم خليل عاصي ونعيم عزيز، موضحا أن أوامر ألقاء القبض بحق المطلوبين في قضايا فساد والهاربين الى إقليم كردستان «ما زالت معطلة ولم يتم تنفيذها».

الامم المتحدة تعلق مساعداتها الطبية لـ(٦٠٠) عائلة عراقية في الاردن

برلمانيون: ممثلو كركوك وراء عرقلة اقرار قانون الانتخابات

الاصلاحيون يستخدمون الاستفتاء على نتائج الانتخابات ورقة لاستعادة ثقة الشعب الايراني

زيباري: العراق مستمر بدفع ٥٪ من ايراداته النفطية للكويت

ضابط عراقي: بقاء المتعددة في معسكراتها «إقامة جبرية»

«علاوي» ينظر من قلب مثقوب

أساساً.. الدعوى انتقائية مكشوفة الأهداف

المحامي رعد محمد حسن ناجي

أساس الدعوى حركها رئيس الادعاء العام السيد غضنفر محمد الشاكر في ضوء مذكرة مرفوعة إلى رئيس مجلس القضاء واستناداً إلى استفسار قامت به رئاسة الادعاء العام إلى رئيس استئناف المثنى.. حتى ان جواب رئيس استئناف المثنى أكد ان مصدر الخبر الذي اعتمدته جريدة المدى هو راديو (سوا) . إذا كان الخبر منقولاً من راديو سوا فكان على الادعاء العام إن يحرك الدعوى على راديو سوا وجميع الصحف التي نشرته. لقد سلمت قاضي تحقيق الرصافة قرصاً مرناً (CD) يتضمن نص الحوار الذي أجرته سوا مع رئيس استئناف المثنى، كذلك سلمته نسخاً من الصحف التي نشرت الخبر عن راديو سوا الأمر الغريب بالموضوع هو انتقاء جريدة المدى دون غيرها من الصحف الأخرى الناشرة أو المصدر والذي لا يزال موجوداً في موقعها الالكتروني مع التسجيل .

كان المفروض من ممثل الادعاء العام في محكمة التحقيق في ضوء هذه الحقائق إن يحرك دعوى على الآخرين إذا كان عملنا مجرَّم بدعوى متعلقة بالحق العام . فالكل على هذا الأساس متهمون حتى ان نسخة الجريدة لم تكن لدى قاضي التحقيق ونحن الذين قدمناها له عند مثول السيد رئيس التحرير أمامه. الأمر الذي يدفعنا إلى التفكير بان الموضوع مقصودة به المدى وكأنهم يبحثون عن خطأ يمكن من خلاله مقاضاة رئيس التحرير به سيما وان الجريدة كانت قد فتحت ملفات الفساد الإداري الموجود في بعض مفاصل الدولة وهي مستمرة بذلك متى ما توفرت لديها الدلائل الدامغة .. فبدلاً من أن يشكروا المدى على مساعدة القضاء نجد أنهم يحاربونها وكأن بعض أجهزة القضاء في الدولة تحارب من يفضح الفساد بواسطة القضاء نفسه بأعتباره مستقلاً لا سلطان عليه .

RADIO sawa

الصفحة الرئيسية | من نحن | اتصل بنا | ENGLISH

موجات البث

آخر التطورات

أخبار العراق

توجيه تهمة الإهمال لوزير التجارة السابق

00:01 21/07/2009 بتوقيت: غرينتش

كشفت الهيئة القضائية في محافظة المثنى عن استكمال التحقيق في تهم الفساد المتعلقة بوزير التجارة عبد الفلاح السوداني وبعض معاونيه.

وأكد رئيس محكمة استئناف المثنى القاضي محمد حسين نصر الله في اتصال هاتفي مع "راديو سوا" توجيه تهم بالإهمال للسوداني في ما يتعلق بالعقود التي أبرمتها وزارته وفقا للمادة 340 من قانون العقوبات، مشيرا إلى عدم ثبوت اتهامات الفساد الإداري والمالي وتبديد أموال الدولة ضده:

real : windows

وكشف نصر الله عن تقديم السوداني طلبا إلى مجلس القضاء الأعلى لنقل النظر في قضيته من محكمة محافظة المثنى إلى محكمة أخرى في العاصمة بغداد:

real : windows

وبيّن نصر الله أن القانون يسمح للمتهم بطلب نقل قضيته إلى محكمة أخرى إذا خشي من سير التحقيق بطريقة غير حيادية، مشددا على حيادية محكمة المثنى بشهادة موكلي المتهم، حسب قوله:

real : windows

وأكد نصر الله موافقة وزارة التجارة على إحالة المستشار الإعلامي وبعض المدراء العاملين في وزارة التجارة إلى المحكمة المختصة لمقاضاتهم، مشيرا إلى اكتمال التحقيق بخصوص التهم الموجهة إلى بعض موظفي وزارة التجارة:

real : windows

ولفت نصر الله إلى اتخاذ جميع الإجراءات القانونية لملاحقة المطلوبين من المتورطين في قضية العقود ومنهم خليل عاصي ونعيم عزيز، موضحا أن أوامر ألقاء القبض بحق المطلوبين في إقليم كردستان "ما زالت معطلة ولم يتم تنفيذها":

real : windows

وأشار نصر الله إلى تشكيل لجنة مشتركة بين مجلسي القضاء في بغداد وكردستان لتسليم المطلوبين الأكراد في هذه القضية بعد صدور مذكرات إلقاء القبض بحقهم:

real : windows

ونفى نصر الله تعرض الهيئة التحقيقية المكلفة بالتحقيق في قضية السوداني لضغوطات من جهات حكومية لإغلاق ملف التحقيق:

real : windows

رجوع لأعلى الصفحة | إبعث لصديق | إطبع المقال

زيباري يستقبل مسؤولا في اللجنة الدولية للمفقودين

تفعيل اتفاقية العلاقات التجارية والصناعية مع الولايات المتحدة

الآن على الحرة

تقارير فيديو

رياضة سوا

نشرة أخبار العراق

اضغط لمزيد من الأخبار الرياضية

الاتحاد

جريدة يومية سياسية

الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني

القائمة الرئيسية

اخبار وتقارير: توجيه تهمة الإهمال لوزير التجارة السابق

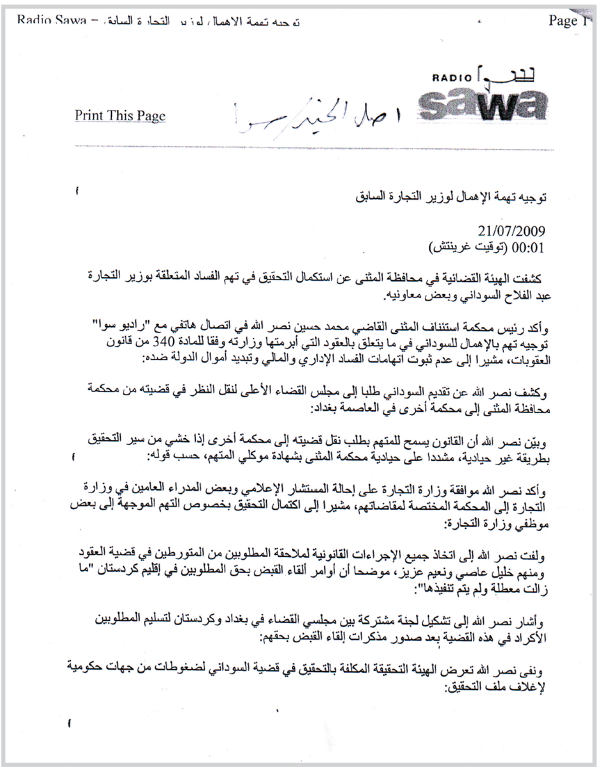

Radio Sawa – توجيه تهمة الاهمال لوزير التجارة السابق Page 1

RADIO sawa

Print This Page

توجيه تهمة الإهمال لوزير التجارة السابق

21/07/2009

00:01 (توقيت غرينتش)

ونفى نصر الله تعرض الهيئة التحقيقية المكلفة بالتحقيق في قضية السوداني لضغوطات من جهات حكومية لإغلاق ملف التحقيق:

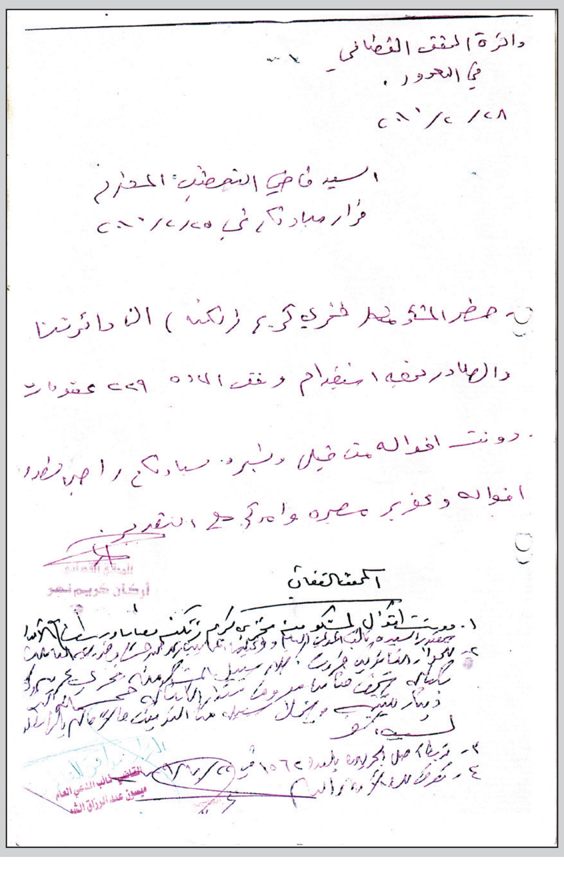

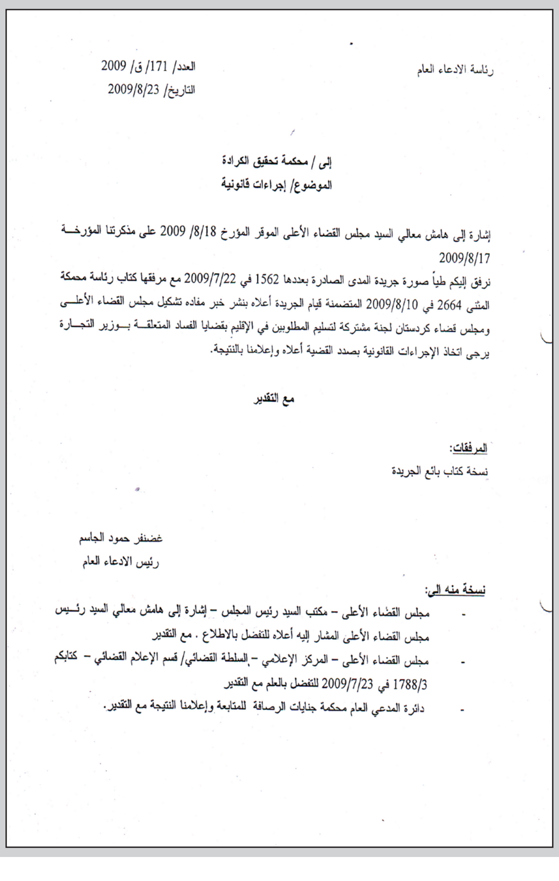

رئاسة الادعاء العام

العدد/ 171/ ق/ 2009

التاريخ/ 2009/8/23

إلى / محكمة تحقيق الكرادة

الموضوع/ إجراءات قانونية

إشارة إلى هامش معالي السيد مجلس القضاء الأعلى الموقر المؤرخ 8/18/ 2009 على مذكرتنا المؤرخة 2009/8/17

نرفق إليكم طياً صورة جريدة المدى الصادرة بعددها 1562 في 2009/7/22 مع مرفقها كتاب رئاسة محكمة المثنى 2664 في 2009/8/10 المتضمنة قيام الجريدة أعلاه بنشر خبر مفاده تشكيل مجلس القضاء الأعلى ومجلس قضاء كردستان لجنة مشتركة لتسليم المطلوبين في الإقليم بقضايا الفساد المتعلقة بوزير التجارة يرجى اتخاذ الإجراءات القانونية بصدد القضية أعلاه وإعلامنا بالنتيجة.

مع التقدير

المرفقات:

نسخة كتاب بائع الجريدة

غضنفر حمود الجاسم

رئيس الادعاء العام

نسخة منه الى:

- مجلس القضاء الأعلى – مكتب السيد رئيس المجلس – إشارة إلى هامش معالي السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى المشار إليه أعلاه للتفضل بالاطلاع . مع التقدير
- مجلس القضاء الأعلى – المركز الإعلامي – السلطة القضائية/ قسم الإعلام القضائي – كتابكم 1788/3 في 2009/7/23 للتفضل بالعلم مع التقدير
- دائرة المدعي العام محكمة جنايات الرصافة للمتابعة وإعلامنا النتيجة مع التقدير.

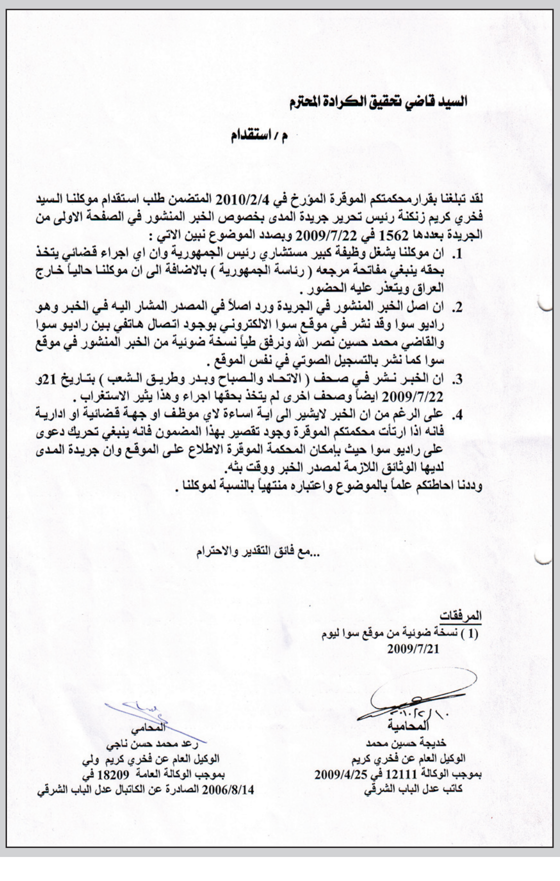

السيد قاضي تحقيق الكرادة المحترم

م / استقدام

لقد تبلغنا بقرارمحكمتكم الموقرة المؤرخ في 2010/2/4 المتضمن طلب استقدام موكلنا السيد فخري كريم زنكنة رئيس تحرير جريدة المدى بخصوص الخبر المنشور في الصفحة الاولى من الجريدة بعددها 1562 في 2009/7/22 وبصدد الموضوع نبين الاتي :

1. ان موكلنا يشغل وظيفة كبير مستشاري رئيس الجمهورية وان اي اجراء قضائي يتخذ بحقه ينبغي مفاتحة مرجعه (رئاسة الجمهورية) بالاضافة الى ان موكلنا حالياً خارج العراق ويتعذر عليه الحضور .
2. ان اصل الخبر المنشور في الجريدة ورد اصلاً في المصدر المشار اليه في الخبر وهو راديو سوا وقد نشر في موقع سوا الالكتروني بوجود اتصال هاتفي بين راديو سوا والقاضي محمد حسين نصر الله ونرفق طياً نسخة ضوئية من الخبر المنشور في موقع سوا كما نشر بالتسجيل الصوتي في نفس الموقع .
3. ان الخبر نشر في صحف (الاتحاد والصباح وبدر وطريق الشعب) بتاريخ 21و 2009/7/22 ايضاً وصحف اخرى لم يتخذ بحقها اجراء وهذا يثير الاستغراب .
4. على الرغم من ان الخبر لايشير الى اية اساءة لاي موظف او جهة قضائية او ادارية فانه اذا ارتأت محكمتكم الموقرة وجود تقصير بهذا المضمون فانه ينبغي تحريك دعوى على راديو سوا حيث بإمكان المحكمة الموقرة الاطلاع على الموقع وان جريدة المدى لديها الوثائق اللازمة لمصدر الخبر ووقت بثه.

ووددنا احاطتكم علماً بالموضوع واعتباره منتهياً بالنسبة لموكلنا .

...مع فائق التقدير والاحترام

المرفقات

(1) نسخة ضوئية من موقع سوا ليوم 2009/7/21

المحامية

خديجة حسين محمد

الوكيل العام عن فخري كريم

بموجب الوكالة 12111 في 2009/4/25

كاتب عدل الباب الشرقي

المحامي

رعد محمد حسن ناجي

الوكيل العام عن فخري كريم ولي

بموجب الوكالة العامة 18209 في 2006/8/14 الصادرة عن الكاتبال عدل الباب الشرقي

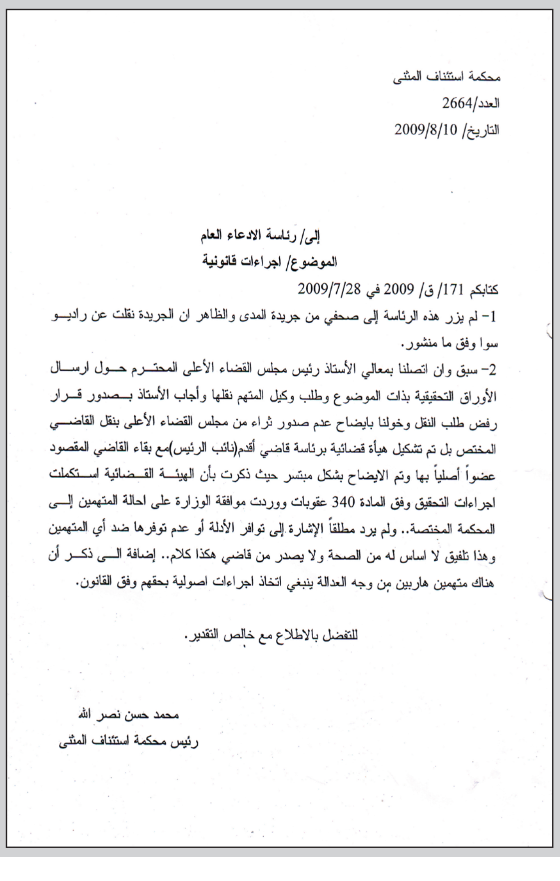

محكمة استئناف المثنى

العدد/2664

التاريخ/ 2009/8/10

إلى/ رئاسة الادعاء العام

الموضوع/ اجراءات قانونية

كتابكم 171/ ق/ 2009 في 2009/7/28

1- لم يزر هذه الرئاسة إلى صحفي من جريدة المدى والظاهر ان الجريدة نقلت عن راديو سوا وفق ما منشور.

2- سبق وان اتصلنا بمعالي الأستاذ رئيس مجلس القضاء الأعلى المحترم حول ارسال الأوراق التحقيقية بذات الموضوع وطلب وكيل المتهم نقلها وأجاب الأستاذ بصدور قرار رفض طلب النقل وخولنا بايضاح عدم صدور ثراء من مجلس القضاء الأعلى بنقل القاضي المختص بل تم تشكيل هيأة قضائية برئاسة قاضي أقدم(نائب الرئيس)مع بقاء القاضي المقصود عضواً أصلياً بها وتم الايضاح بشكل مبتسر حيث ذكرت بأن الهيئة القضائية استكملت اجراءات التحقيق وفق المادة 340 عقوبات ووردت موافقة الوزارة على احالة المتهمين إلى المحكمة المختصة.. ولم يرد مطلقاً الإشارة إلى توافر الأدلة أو عدم توفرها ضد أي المتهمين وهذا تلفيق لا اساس له من الصحة ولا يصدر من قاضي هكذا كلام.. إضافة الى ذكر أن هناك متهمين هاربين من وجه العدالة ينبغي اتخاذ اجراءات اصولية بحقهم وفق القانون.

للتفضل بالاطلاع مع خالص التقدير.

محمد حسن نصر الله

رئيس محكمة استئناف المثنى